الائتلاف المغربي من اجل المحكمة الجنائية الدولية

سيد الرئيس
السيدات والسادة الاعضاء
بداية يعرب التحالف المغربى عن تهنئته لسيادتكم باختاريكم رئيسا للجمعية ، ويتمنى لكم التوفيق والنجاح

اسمح لي السيد الرئيس ان اقدم لكم نفسي اسمي هشام الشرقاوي منسق الائتلاف المغربي من اجل المحكمة الجنائية الدولية و عضو الجمعية المغربي لحقوق الانسان.

يعتبر انشاء المحكمة الجنائية الدولية من بين المكتسبات الهامة التى حققتها الحركة الحقوقية العالمية ، فى مجال مكافحة الافلات من العقاب وارساء القيم الكونية لمبادءى حقوق الانسان والعدالة ..
والمجتمع المدنى المغربى يواكب هذه السيرورة التاريخية ، فقد انشأ الائتلاف المغربي من اجل المحكمة الجنائية الدولية سنة 2004 الذى يتكون من 26 جمعية حقوقية هدفها هو دفع واقناع الدولة المغربية للمصادقة على قانون المحكمة .
وقد قام بعدة مبادرات من اجل التحسيس والتعريف بالمحكمة الجنائية الدولية . واقناع الدولة المغربية بضرورةالمصادقة .
فى البداية قمنا بتقديم دراسة قانونية مع الفدرالية الدولية لحقوق الانسان حول الاكراهات الدستورية والقانونية . التى تؤخر مصادقة المغرب على قانون المحكمة ، مع اعطاء حلول بالنظر الى اغلب التجارب الدولية التى لها نفس الاكراهات ورغم ذلك صادقت .
كما قمنا بعدة انشطة مع البرلمانيين المغاربة من اجل تحسيسهم ودفعهم الى تبنى مطلب مصادقة المغرب على قانون المحكمة . وقد اثمرت هذه الجهود على طرح عدة اسئلة شفوية فى البرلمان على الحكومة المغربية ، هذا فضلا على عدة دورات تكونية مع المحامين والاكاديميين والصحفيين .

سيد الرئيس

يعتبر المغرب من الدول التى وقعت على قانون المحكمة منذ البداية سنة 2000 وكان تصريح الوفد الحكومى انذاك ايجابيا فى التعامل المستقبلى مع المحكمة ، كما ان هئية الانصاف والمصالحة التى انشئها المغرب ، جاء فى تقريرها الختامى توصية تنص على ضرورة مصادقة المغرب على قانون المحكمة .
لكن بعد ذلك واثناء جلسة برلمانية صرح وزير الخارجية بان المغرب له اكراهات دستورية فيما يتعلق بالمصادقة ، مرتبطة بحصانة الملك وكذالك بالسيادة الوطنية ،لكن فى نظرنا هذة الاكراهات ليست مقنعة لان هنالك العديد من الدول لها نفس النظام المغربى ورغم ذلك صادقت مثال (الاردن) . كما ان غياب الارادة السيا سية لتكريس مبداء عدم الافلات من العقاب والمرتبطة بالمصالح السياسية والاقتصادية الخارجية هى التى تحول دون مصادقة العديد من الدول على معاهدة روما .
ولايسعنا فى الختام سيدى الرئيس الا ان نطالب الدول الاعضاء فى المحكمة الجنائية الدولية بفتح قنوات الاتصال الدبلوماسية مع العديد من الدول العربية ومن بينهم المغرب لحثهم على تسريع المصادقة وملائمة التشريعات الوطنية مع قانون المحكمة والانخراط فى السيرورة العالمية المطالبة بعدم الافلات من العقاب ، كما ندق ناقوس الخطر الذى اصبح يهدد العدالة الجنائية الدولية فيما يسمى بالعدالة الانتقالية او عدالة الانتقال التى اصبحت تبحث عن العدالة الممكنة كمخرج للعديد من الازمات السياسية مستبعدة فى ذلك كل مسائلة للمتورطين فى انتهاكات حقوق الانسان ، واملنا ان تشمل العدالة كل اقطار العالم من خلال التحقيقات التى يقوم بها المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية .